

الكلمة الافتتاحية خلال المؤتمر الصحفي المنعقد في دبي

عدد مايو ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي

المؤتمر الصحفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

١ مايو ٢٠٢٥

دبي

جهاد أزعر

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي

مرحباً بكم في فعالية إطلاق عدد مايو ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الصادر عن صندوق النقد الدولي. وإنه لمن دواعي سروري أن أعود إلى دبي لتبادل الآراء بشأن آفاق الاقتصاد وأولويات السياسات في المنطقة.

واسمحوا لي أن أبدأ اليوم بتقديم نظرة عامة عن الوضع الراهن.

نتوقع أن يواصل النمو ارتفاعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال العامين الجاري والتالي، وإن كان بوتيرة أكثر تباطؤاً من تنبؤاتنا وقت صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. فقد بلغ عدم اليقين مستويات غير مسبقة بفعل تنامي التوترات التجارية وزيادة التشرذم الجغرافي-السياسي وضعف التعاون الدولي، مما يؤثر على الآفاق الاقتصادية العالمية.

ونواصل تقييم الانعكاسات الناجمة عن تطورات سياسة التعريفات الجمركية الأمريكية في شهر إبريل على اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المتوقع أن تكون الآثار المباشرة طفيفة – بسبب الانكشاف التجاري المحدود تجاه الولايات المتحدة وإعفاءات منتجات الطاقة – ولكن الآثار غير المباشرة قد تكون أكثر وضوحاً. فيمكن أن يؤدي تباطؤ النمو العالمي إلى تراجع الطلب الخارجي والتحويلات، وقد يفرض تشديد الأوضاع المالية تحديات على البلدان ذات مستويات الدين العام المرتفعة. كذلك، قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تدهور المالية العامة والمركز الخارجي في الاقتصادات المصدرة للنفط، وإن كان سيساهم في تخفيف الضغوط إلى حد ما عن كاهل البلدان المستوردة للنفط. وفي حين قد تستفيد بعض البلدان من تحول مسار التجارة، فمن الصعب التنبؤ بهذه المكاسب التي ستنشأ في خضم انكماش تجاري أوسع نطاقاً.

وفي اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تفاقم هذه التطورات من مصادر عدم اليقين الإقليمية الحالية، بما في ذلك الصراعات الجارية، وجيوب عدم الاستقرار السياسي، والتعرض لمخاطر تغير المناخ. وشهدت المنطقة تحديات هائلة على مدار العام الماضي، حيث نتجت عن الصراعات تكلفة بشرية واقتصادية فادحة. فقد بلغ متوسط النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١,٨٪ في عام ٢٠٢٤، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٠,٢ نقطة مئوية عن تنبؤات أكتوبر.

وتشير توقعاتنا إلى ارتفاع النمو في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، بافتراض تعافي إنتاج النفط واستقرار الآثار المرتبطة بالصراعات والمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. ورغم ذلك، تم تخفيض التوقعات مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مما يعكس تراجع النمو العالمي، وتأثير انخفاض أسعار النفط على مصدري النفط، واستمرار الصراعات، واستئناف إنتاج النفط بمعدلات أكثر تدرجا من المتوقع عقب تمديد تخفيضات النفط الطوعية بموجب اتفاق أوبك+. وفي عام ٢٠٢٥، نتوقع أن يصل متوسط النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ٢,٦٪ (مقابل توقعاتنا البالغة ٤٪ في أكتوبر الماضي). وحسب التوقعات، يسجل النمو ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٦ (مقابل توقعاتنا السابقة البالغة ٤,٢٪).

وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط، استقر النمو في عام ٢٠٢٤ عند مستوى ٢,٢٪، مع وجود تفاوتات هائلة بين الاقتصادات داخل مجلس التعاون الخليجي وخارجه. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، ساهمت قوة النشاط غير النفطي المرتبط بجهود التنويع في موازنة الأثر السلبي لتمديد تخفيضات الإنتاج بموجب اتفاق أوبك+، في حين لم يتوفر للبلدان خارج مجلس التعاون الخليجي هامش وقائي مماثل. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، نتوقع أن يسجل النمو ٢,٣٪ في عام ٢٠٢٥ و ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦، مع وجود تفاوتات هائلة بين مصدري النفط داخل مجلس التعاون الخليجي وخارجه كما أشرنا آنفا. وفي مجلس التعاون الخليجي، نتوقع ارتفاع النمو بفضل قوة التوسعات في القطاع غير النفطي والاستئناف التدريجي في إنتاج النفط. وعلى العكس، تشير توقعاتنا إلى تراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بسبب العقوبات وتراجع أسعار النفط ونقص القدرات وتشديد أوضاع المالية العامة. وعبر جميع مصدري النفط، يُتوقع تراجع الهوامش الوقائية المالية والخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط.

وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، انخفض متوسط النمو في العام الماضي إلى ١,١٪، أي نصف مستواه تقريبا في عام ٢٠٢٣، متأثرا بالانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للصراع. وحسب تقديراتنا، سجلت الاقتصادات المتأثرة بالصراع مباشرة - وهي لبنان والسودان والضفة الغربية وغزة واليمن - تراجعا في إجمالي الناتج المحلي بلغ في المتوسط نحو ١٥٪ في عام ٢٠٢٤. ويعزى الارتفاع المتوقع في النمو لعام ٢٠٢٥ إلى تراجع الآثار السلبية للصراع. وفي مصر والأردن، حيث امتدت تداعيات الصراع في غزة وإسرائيل، نتوقع تعافيا محدودا في مستويات النمو خلال عام ٢٠٢٥، رغم استمرار التحديات

بسبب طول أمد الصراع. وكانت آثار الصراع طفيفة في عدد قليل من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى المستوردة للنفط التي يُتوقع أن تشهد تحسناً في معدلات النمو مستقبلاً بفضل زيادة الطلب المحلي وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وتخضع هذه التوقعات لدرجة غير مسبوقة من عدم اليقين، وتحيط مخاطر التطورات السلبية بتنبؤات السيناريو الأساسي.

اسمحوا لي أن أسلط الضوء على أربعة مخاطر أساسية تكتنف الآفاق.

أولاً، **التوترات التجارية.** فاستمرار التصعيد يمكن أن يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي وتأخر تعافي إنتاج النفط وتشديد الأوضاع المالية. ويشير تحليلنا إلى أن الطفرات المستمرة في مستويات عدم اليقين نتيجة الصدمات العالمية تقترن بخسائر كبيرة على جانب الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فحال استمرار الارتفاع الحاد الملاحظ حتى الآن في مستويات عدم اليقين العالمية خلال عام ٢٠٢٥، يمكن أن يؤدي إلى تراجع الناتج بنحو ٤,٥٪ عن اتجاهه الأصلي في متوسط اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد مرور عامين.

ثانياً، **الصراعات.** فمن شأن تفاقم الصراعات أن يؤدي إلى تعطيل التجارة والسياحة وسلاسل الإمداد وزيادة تدفقات اللاجئين.

ثالثاً، **الصدمات المناخية.** فلا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عرضة لأحداث الطقس الحادة، بما في ذلك نوبات الجفاف والفيضانات.

رابعاً، **انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية** الذي يمكن أن تكون له عواقب اقتصادية وإنسانية وخيمة، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات عبر المنطقة.

ومن المحتمل أيضاً تجاوز النتائج المتوقعة. فيمكن أن تساهم التسوية الفورية للصراعات والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في تحسين آفاق النمو الإقليمي إلى حد كبير.

وفي ظل عدم اليقين الشديد الذي يسيطر على البيئة الراهنة، ينبغي أن تستند استجابة صناع السياسات إلى ركيزتين أساسيتين:

أولاً، **التكيف مع البيئة الجديدة.** فيتعين على صناع السياسات اتخاذ خطوات نحو حماية اقتصاداتهم من السيناريوهات المتشائمة وإبلاء الأولوية لحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي. وفي البلدان ذات الحيز المالي المحدود، من الضروري إعادة بناء الهوامش الوقائية لتعزيز قدرتها على احتواء الصدمات المستقبلية. وفي البلدان التي تواجه ضغوطاً بسبب ارتفاع التضخم، ينبغي أن تواصل السياسة النقدية موقفها الحذر لحين ثبات التوقعات التضخمية حول الركيزة المستهدفة. كذلك، ينبغي الاحتفاظ بمستويات كافية من الاحتياطات الدولية. وفي حالة مرونة أسعار الصرف، ينبغي استخدامها كأداة لاحتواء الصدمات. ومن السبل المهمة لخلق الحيز اللازم في السياسات على المدى القريب تعزيز الأطر المؤسسية لسياسة المالية العامة والسياسة النقدية. فمن خلال تنفيذ أطر وقواعد مالية متوسطة الأجل وذات مصداقية، وتعزيز استقلالية البنوك المركزية، سيتسنى تثبيت التوقعات وتحسين قدرة البلدان على اجتياز حالة عدم اليقين.

وثانياً، **التحول الاقتصادي**. فصعوبة الأوضاع على المدى القريب ليست مبرراً لتأخر الإصلاحات. فالتأخير مكلف في أوقات عدم اليقين بشأن الآفاق العالمية، والتغيرات سريعة. وعوضاً عن ذلك، ينبغي للبلدان التعجيل بتنفيذ خطة الإصلاحات الهيكلية التي طالت مناقشتها للحد من مواطن التعرض للصدمات والاستفادة من الفرص التي تتيحها تطورات المشهد التجاري والمالي العالمي. ويتطلب ذلك تعزيز الحوكمة، والتشجيع على إقامة قطاع خاص ديناميكي، وإنشاء ممرات تجارية واستثمارية استراتيجية مع المناطق الأخرى وداخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[الدعم المقدم من الصندوق]

قبل أن أفصح المجال لتلقي الأسئلة، أود التأكيد على التزام الصندوق العميق بدعم الاقتصادات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فلا يزال التعاون قوياً فيما بيننا من حيث التمويل والتواجد. ومنذ عام ٢٠٢٠، وافق الصندوق على تمويل عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بما يزيد على ٤٧ مليار دولار أمريكي. ونتعاون مع المنطقة أيضاً من خلال أنشطة تنمية القدرات، حيث تم تنفيذ ٢٧٤ مشروعاً خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، إلى جانب تواجدها الإقليمي المتنامي.

وختاماً، أود التأكيد على انخراط الصندوق في اقتصادات ما بعد الصراع. فالتطورات السياسية الأخيرة في لبنان وسوريا تتيح فرصة فريدة لإعادة بناء اقتصادات أكثر قوة وشمولاً. وسيعتمد نجاح التعافي على تعزيز الأساسيات الاقتصادية وإعادة بناء المؤسسات. وقد أسس الصندوق، بالتنسيق مع البنك الدولي والشركاء الإقليميين، مجموعة تتسيق غير رسمية لدعم التعافي في دول الشرق الأوسط المتأثرة بالصراعات. وسينصب تركيزنا على بناء القدرات وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدات المالية.

لكم مني جزيل الشكر على حسن متابعتكم، والآن يسرني الإجابة عن أسئلتكم.